

الأوروبية، وخاصةً بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وما تلاها من تفجيرات في اسبانيا وبريطانيا تحديات ومعوقات عديدة. وتحقيقاً للموضوعية في الكشف عن هذه التحديات والمعوقات سيعتمد البحث على تقارير أصدرتها مؤسسات أوروبية، وأخرى إسلامية.

يشير تقرير أصدره اتحاد هلسنكي العالمي، سنة ٢٠٠٥، عن المسلمين كضحايا لعدم التسامح والتمييز في الاتحاد الأوروبي منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول إلى أن المسلمين في أوروبا لا يعيشون في جماعات موحدة، وما يميز هذه الجماعات أنها ليست متجانسة، بل لها خلفيات عرقية وثقافية ولغوية وأخرى إجتماعية متباينة، وهي تنتمي إلى مذاهب إسلامية مختلفة. ولكن رغم ذلك ثمة صفات مشتركة تجمع بين الجاليات

معتزلاً بها على نحو غير مسبوق، وأصبح المسلمون يشكلون أقليةً دينيةً تأتي في المرتبة الثانية بعد المسيحية في كثير من الدول الأوروبية.

وزاد الاهتمام بالظاهرة الإسلامية في أوروبا، كما يرى بعض المهتمين بالشأن الإسلامي في الغرب، حدوث تغير نوعي كبير في الوجود الإسلامي في تلك القارة، كان أبرز مظاهره انتقال الهجرة الحديثة المؤقتة للمسلمين إلى هجرة دائمة، وتغير نوعية المهاجرين من العمال البسطاء إلى هجرة العقول والكفاءات، إضافةً إلى مظهر مهم يتمثل في دخول أعداد كبيرة من الأوروبيين الإسلام، وانتشار الإسلام في طبقات مختلفة من المجتمع، وعدم اقتصره على إسلام بعض أفراد النخبة الأوروبية. ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن عدد المسلمين في الدول الأوروبية مجتمعة، ولا عددهم في دولة معينة، فقد كشفت دراسة أجريت في ألمانيا مؤخراً عن أن عدد

نتج عن ظاهرة تنامي المسلمين في أوروبا قضية اندماجهم في مجتمعاتها،

واحتلال هذه القضية حيزاً كبيراً من اهتمام حكومات

الاتحاد الأوروبي والمسلمين على حد سواء

الإسلامية في مجتمعات الاتحاد الأوروبي، منها أن متوسط أعمار أفرادها أقل منه لدى الفئات الأخرى من السكان، وأنهم يعيشون في ضواحي المدن أو في مراكز التجمع السكاني الكبرى، وقد يتصاعد عددهم بسبب ارتفاع معدل المواليد بينهم. كما أن دول الاتحاد الأوروبي ليست متجانسة في تعاملها مع مواطنيها المسلمين، أو المقيمين فيها، وتوجد فروق كبيرة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، فبينما نجد نصف المسلمين في فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا يحملون جنسيات تلك البلاد، نجد نسبة من يحملون الجنسية الألمانية والدنماركية منهم يقل عن عشرين بالمائة، وبذلك فإن الاعتراف الرسمي بالإسلام، واكتساب الجنسيات يشكلان أهمية كبرى في علاقة كل من هذه الدول مع المسلمين المقيمين فيها.

المسلمين في أوروبا مجتمعةً يصل حالياً إلى نحو ٥٣ مليون نسمة، من بينهم نحو ١٦ مليون مسلم يسكنون في دول الاتحاد الأوروبي (٧)، أي ما نسبته ٦٪ من مجموع سكان أوروبا الذي يبلغ ٧٠٥ مليون نسمة.

وبانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يبلغ عدد مسلمي أوروبا نحو ١١٩ مليون نسمة، أي ما يوازي نحو ١٥ و٤ من إجمالي عدد سكان القارة الأوروبية.

وقد نتج عن ظاهرة تنامي المسلمين في أوروبا قضية اندماجهم في مجتمعاتها، واحتلال هذه القضية حيزاً كبيراً من اهتمام حكومات الاتحاد الأوروبي والمسلمين على حد سواء.

تحديات الاندماج

تواجه قضية اندماج المسلمين في المجتمعات